

ملفات إيتانا

NOVEMBER 2014

المجتمع المدني

السياسة بين غياب الأحزاب السياسية وسلطة العقائديين

تواجه منظمات المجتمع المدني في سوريا تحديات كبرى، على صعيد الثقافة التي ورثتها البيئة الحاضنة من عقود حكم الأسد، وكذلك بسبب تحول سوريا إلى منطقة نزاع خلال أعوام الثورة. في هذا الملف نسعى إلى إلقاء الضوء على المناخ الذي تنمو في ظلّه فكرة المجتمع المدني وتجلياتها، ونحاول أن نضع بين يدي صناع القرار في الشؤون السورية، والقارئ بشكل عام، العوائق التي تقف في وجه تبلور منظمات مجتمع مدني فاعلة وإيجابية. مع التأكيد على الخلاصات والتوصيات التي ترى فيها إيتانا جزءاً من دورها التنويري والتصحيحي.

- مؤسس حامد

مف
يُعنى بقضايا المجتمع المدني والحكم المحلي في سوريا

المجتمع المدني

السد
وري
بين غياب الأحزاب السياسية وسلطة العقائدين

- مؤنس حامد

المحتوى

2	خطوط عريضة
3	تعريفات \ مقدمة
4	أولاً-مناطق سيطرة المعارضة
8	ثانياً-مناطق سيطرة النظام
11	ثالثاً-بين الجفاف المدني والغابة السياسية
12	رابعاً-المنظمات الممتدة
13	خامساً-مجموعات الضغط
14	سادساً-ملاحظات على واقع الهدر \ سابعاً-توصيات
15	المراجع

خطوط عريضة

- لم تستطع منظمات المجتمع المدني السوري حديثة النشأة الحلول كسلطة لامركزية بديلة، بالنظر إلى حداثة تجربتها، في ظل انهيار الدولة السورية في مناطق سيطرة المعارضة، وتحول سلطة النظام إلى ما يشبه العصابة في مناطق سيطرته.
- رغم التوسع الكبير في دور المجتمع المدني السوري بعد الثورة، إلا أنه لا يزال يعاني من عدم وجود شبكات فاعلة تقوم على (التكاملية)، باستثناء حالات قليلة.
- تواجه الحركة المدنية السورية سلطات وحشية في مناطق سيطرة النظام، وسلطات سلفية عنفية متوحشة كذلك في كثير من مناطق سيطرة المعارضة. وليس ثمة حوار بينها وبين هذين الخصمين العقائديين، حيث تتخذ العلاقة معهما شكل الصراع على الوجود.
- تفتقد منظمات المجتمع المدني السورية للتمويل والتأهيل المناسبين، كما تفتقد الخبرة والكفاءة المناسبين لاستقطاب حواضنها الاجتماعية. الأمر الذي خلق فراغاً كبيراً، سرعان ما استولى عليه مال التنظيمات العقائدية، لاسيما الدينية منها، من أجل إعادة إنتاج شكل جديد من السلطات المستبدة على يد العسكريين والهيئات الشرعية.
- ثمة غياب شبه كامل لحضانة منظمات المجتمع المدني السورية من قبل مرجعيات أو أحزاب سياسية. وكذلك فإن تراجع الثقة العامة بقدرة وصلاحية هذه الأحزاب، دفع الحركة المدنية إلى العزوف عن الارتباط بمرجعيات سياسية حزبية.

تعريفات

الحزب السياسي

هو إطار تنظيمي يمثل اجتماعاً واعياً لإرادات حرّة، على خلفية وعي اجتماعي مشترك، ويهدف إلى الاستيلاء على السلطة، من أجل تعميم نموذج الثقافة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

المجتمع المحلي

مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، كوحدة اجتماعية، تسودها قيم مشتركة، وتتمتع بطابع ثقافي ونفسي يميزها عن غيرها من المجموعات السكانية.

المجتمع المدني

هو مجموعة مظاهر العمل التطوعي، المنظم عبر مجموعات عمل مستقلة عن السلطة، تسعى لتصحيح القرار السياسي والإداري، والتأثير على السياسات العامة. وتعمل على تقديم حزمة عريضة من الخدمات العامة، وتسعى من خلالها لنشر قيم الديمقراطية واللامركزية والسلم الأهلي والحريات العامة.

الهيئة الشرعية

هي أحد أشكال المراجع القضائية الإسلامية التي تفصل في الخصومات اعتماداً على أحكام الشريعة، استناداً إلى النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الثابتة، وتوقع العقوبة بالمخالفين للأحكام الدينية. وتتكون من عدد من رجال الدين المسلمين، ولكنها مؤخرًا باتت تضم أشخاصاً متوسطي الثقافة والتعليم. وفي الواقع الراهن في سوريا، تتمتع هذه الهيئات بصلاحيات واسعة، وتتسم بالتشدد الديني، وباندماجها مع معظم التشكيلات العسكرية الموجودة في منطقة عملها.

المجتمع الأهلي

هو مجموع الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعة انطلاقاً من روابط ما قبل الدولة، ومن فكرة الانتماء الطبيعي. وتقوم روابط المجتمع الأهلي على نظام القرابة كالعائلة والعشيرة والطائفة، وتتميز بالنزعة المركزية، وبالمرجعية العرفية المغلقة.

منظمات المجتمع المدني

هي منظمات غير ربحية، مستقلة عن الحكومة، تقوم على قيم مشتركة جامعة لأعضائها. وتسعى كل منها لتعزيز قيم المجتمع المدني من خلال بنيتها الداخلية وأدائها العام.

مقدمة

لا تخرج الأوضاع الراهنة لحركة منظمات المجتمع المدني السورية الوليدة عن حال مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم من حيث انتشارها وشمولها، حيث وثق ناشطون سوريون أكثر من 700 منظمة مدنية خلال عامين من عمر الثورة السورية. لكن هذه المنظمات، بلا شك، تختلف في آليات عملها وفعاليتها تبعاً للبيئة الصراعية التي تنمو فيها، وكذلك تبعاً لدراسة خصومها. ولا يقتصر التفريق بين بيئات عمل الحركة المدنية على ثنائية داخل/خارج فقط، بل تظهر الفروق والاختلافات بشكل أكثر حدة تبعاً لتنوع بيئات عمل هذه المنظمات في الداخل السوري، سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وكذلك تبعاً لطبيعة سلطة الأمر الواقع القائمة في منطقة عمل كل منها.

بالإمكان تقسيم هذه البيئات إلى ثلاثة أقاليم رئيسية، وقد يبدو هذا التقسيم جغرافياً للوهلة الأولى، لكنه في الجوهر ينطوي على تمايز في خصائص هذه البيئات. وعلى الأغلب فإن هذه الخصائص هي التي رسمت حدود مناطق سيطرة كل من النظام والمعارضة:

أولاً-مناطق سيطرة المعارضة

ظهر فراغ كبير في البنيّتين الخدمية والقانونية بعد انهيار سلطة الدولة في مناطق سيطرة المعارضة، الأمر الذي ساهم في إيجاد بيئة مناسبة لظهور حركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني. وقد تسارع تنظيم مجموعات جديدة من الناشطين المدنيين، إضافة إلى مجموعات الرأي وتنظيم الاحتجاجات. عملت هذه المنظمات الجنبية على تعويض النقص الكبير في الخدمات الطبية في مناطق الاشتباك، ثم انتقلت إلى أدوار أكثر تعقيداً، لاسيما مع ظهور مناطق واسعة خارجة تماماً عن سلطة النظام.

لقد كان التعويض عن الخدمات طوراً جديداً من حياة مجموعات الرأي التي عملت خلال الأشهر الأولى من الثورة في تنظيم حركة الاحتجاج السلمي ضد النظام. وشمل هذا الطور إنشاء وحدات الدعم اللوجستي لتأمين الأغذية والأدوية في بداية هذه المرحلة، وخلال أشهر توسعت لتشمل خدمات الماء والكهرباء والنظافة البلدية ومهام الدفاع المدني في تأمين الملاجئ وإخلاء المدنيين من مناطق الاشتباك (الهيئة العامة للدفاع المدني في درعا)، لكن هذه الاندفاعات لم تعش طويلاً بسبب متغيرات كثيرة عصفت بالمناطق المحررة:

المرجع القانوني

غالباً ما يعتمد المشهد الراهن على (الهيئات الشرعية) كمرجع قانوني تحتكم إليه المجتمعات السورية في الأراضي المحررة، باستثناء حالات قليلة في بعض المناطق مثل (برزة والقابون) في مدينة دمشق. لكن هذه الهيئات لم تشكل حتى الآن نظام عمل إداري مقبول، كما أنها لا تتمتع بأي نوع من الترابط فيما بينها. والغالب عليها هو تثبيت مصالح القادة العسكريين أكثر من كونها مراجع قضائية نزيهة. لاسيما أنها لا تتبع مرجعاً فقهياً موحداً يتيح توحيد عمليات الإفتاء وإجراءات التقاضي. نشأت الهيئات الشرعية في بدايتها في أحضان الفصائل العسكرية المعارضة، وكان يقوم عليها القادة العسكريون أنفسهم بمساعدة شخص يتولى مهام الإفتاء وحل النزاعات داخل الفصيل تحت مسمى "الشرعي". ومع توسع رقعة المناطق المحررة من النظام، ظهرت الحاجة إلى وجود هيئات شرعية توافقية بين الفصائل العاملة في المنطقة الواحدة، حيث تكوّنت هذه الهيئات من مجموع "شرعي" تلك الفصائل، في الوقت الذي غلبت عليها موجة من المزايدات الفقهية، أفضت إلى رفع منسوب التشدد بين أعضائها.

” قد تتمكّن بعض المنظمات المدنية من ممارسة دور خدمي فقط، وخصوصاً عند ظهور نقص كبير في الغذاء والدواء، فيما تبقى قضايا التعليم البديل والإعلام والتوثيق عرضة للتنافس الحاد مع القوى العسكرية والدينية.“

ولعل السمة الأبرز للهيئات الشرعية هي استيلاء مشايخ ينتمون إلى تيار الإسلام السلفي على مقاليدها، رغم أنها تنشأ عادة وفق تفاهات واتفاقات بين قادة التشكيلات العسكرية المسيطرة في المنطقة، وبين بعض المتنفذين فيها. وقد شكّلت سيطرة المتشددين على المرجعية القانونية عاملاً كابحاً للحركة المدنية ولتنظيماتها، بسبب التعارض الحاد بين ظواهر التشدد الإسلامي، وبين قيم الحركة المدنية الداعية إلى نشر الديمقراطية والتسامح والدعوة إلى دولة مدنية. لكن من جهة أخرى قد تتمكّن بعض المنظمات المدنية من ممارسة دور خدمي فقط، وخصوصاً عند ظهور نقص كبير في الغذاء والدواء، فيما تبقى قضايا التعليم البديل والإعلام والتوثيق عرضة للتنافس الحاد مع القوى العسكرية والدينية.

لطالما تسبب هذا التنافس والتناقض بين القوى المسيطرة والمنظمات المدنية في تصفية كثير من ناشطي المجتمع المدني (الناشط وائل ابراهيم، أعدم في مدينة حلب 10/4/2014 على يد تنظيم الدولة الإسلامية) أو اعتقالهم، بعد اتهامهم بإفساد المجتمع وترويج قيم معادية للشريعة. كما ساهم هذا المناخ القانوني العرفي المعادي لقيم المجتمع المدني في تقليص مساحة عمل التنظيمات والحركات المدنية على الأرض، وحصرها في مناطق صغيرة. ولعل أخطر الظواهر التي نتجت عن هذا المناخ العرفي، هي تهجير معظم كوادر الحركة المدنية خارج البلاد، مع بقاء محاولات التأثير على الداخل من خلال ضخ إعلامي غير مسبوق في سوريا، عبر أكثر من 60 صحيفة مختلفة الانتشار، و19 محطة بث إذاعي (راديو).

إن ارتدادات حادثة اعتقال (وربما قتل) رئيس المجلس العسكري في درعا العقيد أحمد النعمة من قبل جبهة النصر، بوصفها جهة منفذة لأمر صادر من المحكمة الشرعية الرئيسية (محكمة الكوبرا) في ريف درعا، هي مثال واضح على مقدار الاستياء واللغط حول سلطة الهيئات الشرعية. وقد ظهرت حالات سخط في مناطق أخرى متفرقة على أداء بعض الهيئات الشرعية، رغبة بتقليص سلطاتها الواسعة على الحياة العامة، لاسيما في المحافظات الشمالية (حلب وإدلب). ثمة تنافس هنا، إذاً، بين نظامي قيم، وقد وصل حد الصراع في أحيان كثيرة، لكن الخاسر فيه كانت التنظيمات المدنية على الدوام. وعلى الأرجح أن جولة جديدة من هذا الصراع مرشحة للظهور مع الأداء السلبي لهذه المرجعيات القضائية.

الأحزاب والمجتمع المدني

ليس هناك ما يشير إلى نشاط سياسي حزبي للقوى السياسية المعروفة في فترة ما قبل الثورة في غالب المناطق المحررة، عدا عن بعض المظاهر لتنظيم الإخوان المسلمين الذي عاد للظهور بعد بداية الثورة في محافظات الشمال السوري (حلب، إدلب، حماه)، وكذلك الفرع السوري لحزب التحرير الإسلامي الذي يدعو إلى قيام الخلافة الإسلامية (حلب، إدلب، حماه، درعا). وقد يظهر في بعض المناطق أثر محدود لبعض أعضاء حزب الشعب والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي. لكن هذا التواجد السياسي لا يشير إلى أي مظهر من مظاهر احتضان التنظيمات المدنية.

في طرف آخر من المشهد السوري، ثمة توالد سريع لأحزاب وتجمعات سياسية حديثة العهد، نشأت خلال الثورة السورية، وتجهد في إيجاد امتدادات تنظيمية لها في المناطق المحررة، لكنها لم تشكل حتى الآن مظلة سياسية، أو مرجعية نظرية، لتنظيمات مدنية جديدة.

إن مظاهر الفوضى والعجز في الحياة السياسية السورية، تترك أثرها على تنظيمات المجتمع المدني، في ضوء عدم قدرتها على الترويج لأفكارها، وعجزها عن وضع برنامج عمل مفيد اجتماعياً وسياسياً. ولعل الطبيعة النخبوية الغالبة على هذه الأحزاب حبستها من دوائر المثقفين السوريين، دون الوصول إلى الشارع السوري حتى الآن، وأبقتها مشلولة في الداخل، تلهث من أجل الحصول على كرسي تحت الضوء في مؤتمرات المعارضة خارج البلاد. فيما لا تزال الأحزاب المتشكلة قبل الثورة، الصغيرة أصلاً، هي المتواجدة، وبخجل، في مجتمعات المناطق المحررة، حيث لا يبدو العمل السياسي هاجساً ملحاً بقدر إلحاح الهموم المعاشية والأمنية ومشكلات التنقل.

تعمل تنظيمات المجتمع المدني في هذه المناطق المحررة بمقولاتها المستقلة، وعلى الأغلب بفهم مشوّه أو منقوص لفكرة المجتمع المدني، وبعيداً عن أي أثر سياسي واضح للمرجعيات الحزبية. ويزداد هذا الانفصال مع فشل العمل السياسي بشكل عام، وعجزه عن تثبيت حضوره وسلطته في مواجهة المنافسة العسكرية والشرعية. من هنا تصطدم الحركة المدنية بضرورة تعريف نفسها من جديد، لاسيما من ناحية وظيفتها الأساسية في نشر قيم الديمقراطية وبناء السلام والتسامح، وآليات القيام بهذه الوظيفة.

لم تنتج بعد ثمار عمليات التأهيل الجافة، التي أنجزتها المنظمات غير الحكومية للنشطاء المدنيين السوريين. حيث لا تتمتع غالبية المنظمات المدنية السورية ببنية ديمقراطية من الداخل، بل تقوم في الغالب على مركزية مفرطة، تكاد تكون الخضم الأول لأية نتائج تنموية على الصعيد الديمقراطي.

” لا تتمتع غالبية المنظمات المدنية السورية ببنية ديمقراطية من الداخل، بل تقوم في الغالب على مركزية مفرطة، تكاد تكون الخضم الأول لأية نتائج تنموية على الصعيد الديمقراطي.“



الأحزاب والمجتمع المدني

سوريا - كفرنابل

سلطات الأمر الواقع والحاضنة الاجتماعية

لطالما تطور التنافس على السلطات داخل مجتمعات المناطق المحررة إلى حالة من الصراع بين تنظيمات المجتمع المدني وقوى الأمر الواقع، المتمثلة بالدرجة الأولى بسلطة القادة العسكريين والهيئات الشرعية. تبدو "الهيئة العامة للدفاع المدني في درعا" مثالا ناجحا للمنظمات المدنية، نظراً لسمعتها الجيدة التي حققتها في مدينة درعا، وفي بعض القرى القريبة منها. فهي تقدّم شبكة من الخدمات تشمل:

ثمة مثال آخر هو "مركز توثيق الانتهاكات في سوريا" وكان مقره في مدينة دوما، الذي شكّل عمله المستقل هاجساً مقلقاً لجيش الإسلام بقيادة زهران علوش، بما يمثله من سلطة أمر واقع في مدينة دوما، وفي عموم الغوطة الشرقية. لم يكن هناك ثمة تنافس بين هذه المنظمة المدنية وبين السلطة العسكرية على أية مكاسب اجتماعية، لكنهما كانا صورة لعلاقة السلطة القمعية بالمجتمع المدني. حيث تلقت مديرة هذا المكتب، الناشطة رزان زيتونة، العديد من التهديدات من قبل جيش الإسلام لإجبارها على الخروج من مدينة دوما في الغوطة الشرقية، قبل أن يتم اختطافها مع طاقم عمل المكتب في 9/12/2013 من قبل قوة مجهولة من الملتزمين. يعتقد معظم المقرّبين من مكتب توثيق الانتهاكات أن جيش الإسلام مسؤول مباشرة عن عملية الخطف، وهو ما صرّح به ياسين الحاج صالح (وهو زوج إحدى المخطوفات) علناً دون موارد في تدوينة له على موقع فيسبوك. (1)

إن هذا النوع من التعارض والصراع سمة عامة في المناطق المحرّرة، ولكن ليس له بالضرورة أن يتخذ طابعاً أيديولوجياً أو نظرياً كما هو الحال في المثاليين السابقين. ففي أحياء حمص القديمة ظهرت حركة احتجاج منظمة يقودها الشيخ السلفي أبو الحارث الخالدي، في مواجهة فساد السلطة العسكرية وسوء إدارتها للمنطقة. وسعت حركة الاحتجاج المدنية هذه إلى اقتسام القرار السياسي والأمني والاقتصادي مع القيادات العسكرية في مدينة حمص المحاصرة. في هذه التجربة ظهرت الحركة المدنية من داخل المنظومة الدينية لتكون حاملاً لهموم مجتمع الحصار آنذاك، ولعلها كانت نقضاً لتجربة سلطة مزدوجة الطابع، دينية إخوانية ذات محرك سياسي من جهة، وسلفية عسكرية يمثلها أبو راتب الحمصي قائد لواء الحق من جهة أخرى.

تبدو الصورة أكثر وضوحاً في المجتمعات الواقعة تحت حصار النظام، حيث يظهر فشل إدارة العسكريين لشؤون الحياة العامة، وقصورها عن إيجاد منظومة خدمات بديلة عن منظومة خدمات الدولة المنهارة. ويبدو بشكل واضح أيضاً فساد هذه السلطات القائمة على القوة العاربية. الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بفساد أوسع تمارسه القوى العسكرية المسيطرة على المنافذ السرية لإدخال المواد الغذائية، وعلى حواجز المعابر المتاخمة لحواجز النظام.

على الأرجح، فإن احتكار السيطرة على الدورة الاقتصادية من قبل العسكريين، وفشلهم في تطوير بنية خدمية مناسبة، سيكون العامل الأساس الذي سيبنى عليه تطور الحركة المدنية في المناطق المحررة.

الخدمات الطبية عبر مشفى ميداني واسع النشاط، وخدمات بلدية، مثل أعمال نظافة المدينة ونقل القمامة وترحيل أنقاض المباني المدمرة بفعل القصف، وكذلك صيانة شبكتي الكهرباء والمياه. إن قدرة مثل هذه المنظمة على تقديم هذه الحزمة من الخدمات جعل منها على مدى عامين سلطة مقبولة من قبل مجتمعها الأهلي، الأمر الذي وضعها في تنافس حاد مع بعض التشكيلات العسكرية الطامحة للسيطرة على هذا النطاق الخدمي، في الوقت الذي تفضل فيه تنظيمات عسكرية مثل جبهة النصرة السيطرة على كامل القطاع الخدمي، من أجل تثبيت وجودها الاجتماعي في مناطق عملها. يبدو الأمر صراعاً على استقطاب الحاضنة الاجتماعية، وكذلك صراعاً بين مرجعيتين، مدنية ديمقراطية من جهة، وعسكرية دينية متشددة من جهة أخرى. لقد هاجمت جبهة النصرة مقرات هيئة الدفاع المدني في مدينة درعا أكثر من مرة خلال عام 2013، لكنها لم تستطع إلغاء دورها على الأرض.



الناشطة رزان زيتونة



الهيئة العامة للدفاع المدني

سوريا - درعا

”احتكار السيطرة على الدورة الاقتصادية من قبل العسكريين، وفشلهم في تطوير بنية خدمية مناسبة، سيكون العامل الأساس الذي سيبنى عليه تطور الحركة المدنية في المناطق المحررة.“

وبأكثر من 140 مجلساً تمتد على كامل الأراضي السورية، لا تزال غير نامية بالشكل الذي يقدر لها أن تكون عليه من ناحية إشرافها على مناحي حياة المجتمع الأهلي، لاسيما أنها، على الأغلب، لا تعمل بالتوافق مع قيادات التشكيلات العسكرية الموجودة ضمن نطاقها الجغرافي. لقد وقعت هذه التجربة، كجميع التجارب حديثة النشأة، في قضايا سوء الإدارة والفساد المالي، والعجز عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع المحلي، وإذا أضفنا نقص الموارد الكبير الذي تعاني منه، فإن من الضرورة إعادة النظر في بنية وآليات عمل هذه المجالس، وكذلك في مرجعيتها السياسية المتمثلة بالائتلاف الوطني، تلك التي تعتبر السبب الأبرز في فشلها حتى الآن.

المحلية في الائتلاف تعمل مع هذه المجالس على تحسين الخدمات المقدمة من قبلهم للمواطن، وتحسين أدائهم وتمثيلهم على الأرض فقط، ولسنا جهة رقابية على هذه المجالس، لأن هذه المجالس منتخبة من قبل الشعب وهو الوحيد من يحق له مراقبة هذه المجالس". (2)

قد لا يكون غريباً هذا التجميل لصورة المجالس المحلية من قبل مرجعيتها، تلك التي تنفي عن نفسها الطابع السياسي، رغم كونها جزءاً من الائتلاف الوطني. لكن اللافت هنا هو تصوير هذه المجالس بوصفها هيئات منتخبة من الشعب، وهو الأمر الذي لا يجد له سنداً من واقع تشكل هذه المجالس بطريقة انتقائية، أو عمليات انتخاب منقوصة الشريعة ضمن مؤتمرات تضم عدداً محدوداً من ناشطي المعارضة.

قد يكون دور التيارات السياسية اليسارية والإسلامية واضحاً في التنافس على اكتساب النفوذ في المجالس المحلية، وهو أحد الأوجه القليلة لظهور أثر الأحزاب السياسية في خلفية عمل منظمات المجتمع المدني، وعلى الأرجح فإن هذه المجالس هي المكان المتبقي للأحزاب، من أجل ممارسة نوع من التأثير في المجتمعات التي تعيش فيها.

المعارض شكري إدريس، ممثل وحدة الإدارة المحلية في الائتلاف، وضح أن المجالس المحلية هي وحدات خدمية، وليست لها علاقة بالتجاذبات السياسية الموجودة يقول إدريس: "بعض الأطراف الإسلامية واليسارية تحاول الضغط عبر الورقة الخدمية في المناطق المحررة، من أجل تسييس الأمور، أما بالنسبة لنا كوحدة دعم الإدارة

من ناحية أخرى فإن المجالس المحلية تمثل سلطة محلية بالرغم من كونها تنظيمياً مدنياً، وهذا الالتباس قد يجعلها عرضة لحركة مدنية موازية تعمل على اقتسام القرار معها على نطاق أكثر اتساعاً. إن مظهراً مثل تنظيم احتجاج واسع في (مدينة سقبا) في الغوطة الشرقية في شهر تشرين أول 2013 ضد فساد المجلس المحلي المسؤول عن توزيع المواد الإغاثية، هو أحد أمثلة الحركة المدنية المطالبة القابلة للتأطير، والتي يقدر لها التزايد في مجتمعات المناطق المحررة يوماً بعد يوم. وعلى الخصوص تلك الواقعة تحت حصار النظام.

ثانياً-مناطق سيطرة النظام

تعيش معظم منظمات المجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام حياة سرية، رغم التساهل النسبي تجاه عمل بعضها، ولاسيما ذات المنحى الخيري الذي يساهم في سد جزء من الحاجات الملحة لموجات النزوح من مناطق الحرب. وتتكون هذه المنظمات في غالبيتها من مجموعات عمل صغيرة تتراوح أنشطتها بين الإغاثة والدعم النفسي والعون الطبي وتوثيق الانتهاكات والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان. إضافة إلى نقابات الظل الناشئة في مختلف القطاعات كتكوينات بديلة عن النقابات المحتلة من قبل كوادر البعثيين والمرتبطين بالشبكة الأمنية للنظام. كما يتبنى عدد قليل منها في المرحلة الراهنة أعمال التوعية الاجتماعية حول قضايا السلم الأهلي، رغم تأهيل كوادر كبيرة العدد من بين الناشطين المدنيين السوريين في مثل هذه الاختصاصات.

على شكل خلايا قاعدية مستقلة عن المرجعيات السياسية، ومستقلة عن التنزاع السياسي بين موالاة ومعارضة، رغم انتماء معظمها إلى الفضاء السوري المعارض. تعود هذه الاستقلالية في الغالب إلى الحاجة لشروط عمل آمنة، وبعيداً عن ملاحقة النظام لأعضائها. وفي بعض الحالات استعانت هذه المجموعات ببعض الأشخاص المقربين من النظام وضمنتهم إليها من أجل إظهار تنوع المجموعة الضامن لاستقلاليتها وحياديتها (السويداء - لجنة إغاثة شهبا) (4). في نفس الوقت تراجع نشاط حركات الحريات العامة، والاحتجاج السلمي والمجموعات المدنية ذات الانتماء السياسي، بالتوازي مع ارتفاع وتيرة العمل العسكري وازدياد العنف المنهجي من قبل النظام.

لا تشكل الأحزاب السياسية المعارضة مرجعاً للعمل المدني في مناطق سيطرة النظام. وعلى الأغلب، فإن انفصلاً حاداً نشأ في العامين الأخيرين، بين هذه الأحزاب وبين منظمات المجتمع المدني، على خلفية فشل التجربة الحزبية في تحقيق أي نوع من المكاسب في ظل الثورة، لاسيما الأحزاب التي تبنت خطأ توفيقياً (هيئة التنسيق الوطني، تيار بناء الدولة).

في المقابل، وضمن التوجهات المعارضة الراديكالية، شكّل أعضاء حزب الشعب في مناطق سيطرة النظام مجموعات صغيرة من المنتسبين والأصدقاء، تقوم بأعمال الإغاثة والعون الطبي لمناطق مشتتة تحت سيطرة المعارضة. وقد تكونت هذه المجموعات وفق نظام أخوية سرية، أكثر من كونها مجموعات مفتوحة. فيما انخرط باقي أعضاء التنظيم في نقابات الظل التي أنشأها المعارضون لنظام الأسد، كما هو الحال في تجمع المحلمين الأحرار، والمهندسين الأحرار، وفي تنسيقيات الأطباء.

” النموذجين المعارضين، التوفيقى والراديكالي، ظلّا كيانين هشّين لم يستطعا ضخ أنشطة مدنية موازية تتجاوز منتسبيهما القلائل.“

فشل إلى فشل. لقد كان التنافس الحزبي على كسب الشارع دافعا لدعم بعض منظمات المجتمع المدني اللصيقة بالمجتمع المعارض. لكن مجمل عمليات الدعم اصطدمت بخطاب حزبي خشبي شبيه بخطاب النظام من حيث احتفانه بالبروتوكول والدعاية، دون الذهاب إلى تقديم علاجات جوهرية للمشكلات التي يطرحها واقع هذه المناطق. وهكذا فقدت معظم روابطها بالنشطاء المدنيين.

في المقلب الآخر، تعرّض الجزء الأكبر من النشطاء المدنيين المرتبطين بتنظيمات سياسية، لملاحقة عنيفة من قبل أجهزة المخابرات السورية، بهدف تفكيك مجموعاتهم. وقد نجح النظام إلى حد بعيد في تفكيك هذه المجموعات، مما أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل فشل الأحزاب السياسية المعارضة، وأتاح المجال لزيادة الشرخ بين منظمات المجتمع المدني والمرجعيات الحزبية.

أحزاب غائبة

كلا النموذجين المعارضين، التوفيقى والراديكالي، ظلّا كيانين هشّين لم يستطعا ضخ أنشطة مدنية موازية تتجاوز منتسبيهما القلائل. حيث لم تبارح أحزاب ما قبل الثورة جمودها في ظل الثورة، وعلى الأغلب أنها حاولت توسيع قاعدتها الشعبية، عبر منافذ دعم شحيحة لبعض مجموعات العمل المدني، على أمل أن ترمم شرعيتها التي بدأت بالتآكل، بعد اختبارات سياسية كثيرة في ظل الثورة، انتقلت بها من

فشل إلى فشل. لقد كان التنافس الحزبي على كسب الشارع دافعا لدعم بعض منظمات المجتمع المدني اللصيقة بالمجتمع المعارض. لكن مجمل عمليات الدعم اصطدمت بخطاب حزبي خشبي شبيه بخطاب النظام من حيث احتفانه بالبروتوكول والدعاية، دون الذهاب إلى تقديم علاجات جوهرية للمشكلات التي يطرحها واقع هذه المناطق. وهكذا فقدت معظم روابطها بالنشطاء المدنيين.

في المقلب الآخر، تعرّض الجزء الأكبر من النشطاء المدنيين المرتبطين بتنظيمات سياسية، لملاحقة عنيفة من قبل أجهزة المخابرات السورية، بهدف تفكيك مجموعاتهم. وقد نجح النظام إلى حد بعيد في تفكيك هذه المجموعات، مما أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل فشل الأحزاب السياسية المعارضة، وأتاح المجال لزيادة الشرخ بين منظمات المجتمع المدني والمرجعيات الحزبية.

الحاضنة الاجتماعية

مع تآكل صورة النظام وقوته العسكرية، بدأت مظاهر تجاوب اجتماعي ملحوظ حيال مفاهيم المجتمع المدني، لاسيما مفاهيم التعددية والمدنية والديمقراطية. لم يكن الأمر مرتبطاً فقط بضعف النظام وتوقع انهياره في الآونة الأخيرة، بل ظهر أيضاً كجزء من آليات الرد على رواج الفكر الديني المتشدد في مناطق سيطرة المعارضة، وعلى الخصوص ما يتعلق بظاهري / جبهة النصرة والدولة الإسلامية /. وقد تساهل نظام الأسد مع بعض المنظمات المدنية التي خصصت خطابها لمواجهة التشدد الديني، لاسيما في مناطق الأقليات المذهبية، التي لم يستطع شحنها بخطابه الديني القائم على تشدد مقابل تشدد. لقد كان هذا التساهل استثماراً لنوع من المقارنة بين الواقع الذي يغلب عليه الطابع الديني في مناطق سيطرة المعارضة، وبين مناطق سيطرة النظام. وفي هذه الأثناء، حافظ النظام في مناطق سيطرته على خطابين على الدوام، خطاب شحن ديني الطابع يتجلى في أصوات اللطميات الشعبية التي أصبحت بمثابة الأغاني الوطنية بالنسبة لشبيحة النظام، وخطاب مقارنة، جوهره التخويف من خطر التشدد الإسلامي.

**” بعض مظاهر نمو حركة مدنية في حضان النظام،
ومن قبل مؤيديه على الخصوص، ستستثمر
الضعف البادي على سلطة الأسد، لتتوسع في إطار
احتجاجات منظمة على السياسات الحكومية.“**

لا تزال المسافة بين المجتمع الأهلي وبين السلطة غير مشغولة بشكل كافٍ حتى الآن. إذ إن النمو البطيء هو ما يميز القبول الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني. وهذا البطء يعود في الغالب إلى الخوف المزمن من ممارسة عمل عام في ظل نظام قمعي كنظام الأسد، وكذلك تبعاً لطبيعة المجتمعات التي تغلب عليها الموالاة للنظام، حيث ترى في أي عمل نقدي موجه لأجهزة السلطة والدولة نوعاً من المعارضة غير المقبولة، وكذلك بالنسبة لتلك المجتمعات التي فضلت النأي بنفسها عن الصراع السوري.

في أجواء رقابة أمنية حادة، تبدو منظمة الهلال الأحمر السوري هي المنظمة المدنية الأكثر حضوراً في مناطق سيطرة النظام. ويبدو أنها معتمدة من النظام بشكل خاص للقيام بأعمال إغاثة المجتمعات النازحة، التي طالما كانت هدفاً لعمل التنظيمات المدنية المرتبطة بالمعارضة، والتي استطاع النظام بذلك إقصاءها عن هذه الحاضنة.

لقد عمل الاستقرار النسبي لنظام الخدمات في مناطق سيطرة النظام على تقليص نشاط نقابات الظل، لكن في المقابل، ظهرت مجموعات مدنية كثيرة ذات وظيفة توعوية، من خلال حملات المناشير التي لا تزال رائجة حتى الآن. وقد تبنت معظم هذه الحملات أفكار رفض العنف والتأكيد على دور حركة الاحتجاج السلمي وفعاليتها، وكذلك رفض تغول السلطة الأمنية على المجتمع. لكن الأكثر تواجداً في هذه الساحة هي مجموعات توثيق الانتهاكات، ومجموعات الإحصاء والرصد والإعلام البديل. حيث تشهد صفحات التواصل الاجتماعي عدداً كبيراً من هذه المجموعات التي تحاول أن تجد لها مكاناً في الزحام الإعلامي.

أما المنظمات المدنية التقليدية التابعة للنظام، من نقابات واتحادات، ومنظمات شعبية، تلك التي نمت في حضان حزب البعث، فهي معطلة بشكل شبه تام، ولا تعدو كونها مظاهر جانبية لسلطة النظام. وثمة هوة كبيرة تفصل منتسبيها عن قياداتها، خصوصاً أن النظام استثمر هذه القيادات في إطار مجموعات قمع حركة الاحتجاج السلمية منذ بدء الثورة، كشبيحة ومناصرين أشداء يدافعون عن مكاسبهم في شبكة الفساد.

خلاًفاً لسلطة النظام القمعية، فإن التنظيمات المدنية أصبحت تحظى بقبول متزايد من قبل الحواضن الاجتماعية التي تعمل ضمنها. ولاسيما حين تكون جزءاً من ترميم حاجات مجتمعات النزوح الواقعة تحت نقص الحاجات الأساسية (السكن والطعام والدواء)، وكذلك حين يتعلق نشاطها بمواجهة ظواهر فقدان الأمن النسبي، وغلاء الأسعار، وفساد أنظمة الخدمات التي تقدمها السلطة المركزية.

ولعل بعض مظاهر نمو حركة مدنية في حضان النظام، ومن قبل مؤيديه على الخصوص، ستستثمر الضعف البادي على سلطة الأسد، لتتوسع في إطار احتجاجات منظمة على السياسات الحكومية، كما حدث في ساحة الأمويين يوم 9/8/2014 حين احتشدت عائلات المخطوفين في مدينة عدرا العمالية للضغط على النظام من أجل تحرير المخطوفين عبر عمليات تبادل مع الفصائل الإسلامية (5).



ساحة الأمويين يوم 9/8/2014

مجالس محلية وهيومية

” تتجه عمليات التمويل لتكون في حقيقتها شراءً لولاء هذه المجموعات المدنية، واستثمارها في تلميع شخص، أو تنظيم سياسي، يسعى لاقتسام جزء من كعكة المعارضة السورية.“

تبدو مشكلة التمويل هاجساً مزمناً بالنسبة لنشطاء المجتمع المدني. فالجمع في بحث دائب ومحموم عن التمويلات النظيفة غير المشروطة، وغالباً ما يصطدمون بشروط الممولين، لاسيما إذا كان الممول تنظيماً سياسياً سورياً، أو أحد أفراد المعارضة السورية الطامحين للعب دور سياسي. حيث تتجه عمليات التمويل لتكون في حقيقتها شراءً لولاء هذه المجموعات المدنية، واستثمارها في تلميع شخص، أو تنظيم سياسي، يسعى لاقتسام جزء من كعكة المعارضة السورية.

لقد ظهرت في مدينة دمشق تجمعات مدنية وضعت على رأس قائمة أوراقها التأسيسية رفض مبدأ الولاء مقابل الدعم. فضحت دور المال السياسي في تخريب تنظيمات المجتمع المدني، تجمع سوريا للجميع (جبهة العمل المدني) مثلاً لكنها بقيت تجمعات فقيرة تنوء تحت أعباء التمويل الذاتي، وتحت شح التبرعات التي كانت تأتيها غالباً من أصدقاء وأقرباء أعضائها من خارج سوريا.

وحرص كثير من المنظمات المدنية على عدم بناء أية صلة تربطها بمؤسسات سيئة السمعة كالمجالس المحلية. قليل من منظمات المجتمع المدني العاملة في مناطق سيطرة النظام تحصل على تمويل منتظم. وعلى الأغلب فإن هذه المنظمات تحظى باهتمام ضئيل من قبل الممولين والمنظمات الداعمة، أو من قبل مؤسسات المعارضة الرسمية (الائتلاف الوطني) عبر المجالس المحلية، ومن هنا ينحصر تمويل عدد قليل منها بمبالغ ضئيلة. أما العدد الأكبر من هذه المنظمات فيعمل بتمويل ذاتي يتم جمعه من منتسبيها وأصدقائها.

لم تستطع تجربة المجالس المحلية أن تتبلور في مناطق سيطرة النظام. وكانت منذ تأسيسها أشبه بصندوق مالي لتمويل أعمال الإغاثة بالدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك، فقد كان عمل هذه المجالس يحاط بسرية كبيرة، نظراً للمخاطر التي تكتنف عملها. وقد توسعت الهوة الكبيرة أصلاً، بين الناشطين المدنيين، وبين هذه المجالس، بسبب الطريقة الانتقائية في تشكيل هذه المجالس، وبسبب الطابع الشللي الذي غلب عليها. وما زاد من اتساع هذه الهوة هو الفساد المالي الغالب على عمل هياكل الائتلاف الوطني،



الائتلاف الوطني

ثالثاً- بين الجفاف المدني والغابة السياسية

لم تستطع منظمات المجتمع المدني الثبات في وجه آلة العنف الدينية للدولة الإسلامية زمناً طويلاً، وكانت لتستطيع ذلك، لولا أنها تعرضت لعملية تفتيت منهجي من قبل طيف من الأصدقاء المدنيين من خارج الحدود عبر دورات التأهيل والتدريب، التي قضت على إمكانية توحيد عمل المنظمات المدنية في محافظة الرقة بعد تحريرها بأشهر قليلة. وفي الوقت نفسه تكاثرت عمليات خطف الناشطين المدنيين وقتلهم، الأمر الذي اعتبره القسم الأعظم من شباب هذه المنظمات نهاية للحركة المدنية في الرقة. لقد تم تهجير معظم هؤلاء النشطاء تحت خطر المد السلفي العسكري. يقول أحد نشطاء الرقة شارحاً: "خطف الناشطون تبعاً، وتمت تصفيتهم جسدياً، كما حصل مع أكثر من ناشط، وهنا بدأت كل هذه التيارات بالتفكك أمام سطوة الظلامية التي كشرت عن أنيابها بوضوح، فكان لا بد لبعض النشطاء الفاعلين أن ينفذوا بجلدهم حرصاً على أمنهم، وتبعتهم موجة ممن سماوا أنفسهم «نشطاء» متخفين، بحجة أن الجماعات الأصولية تستهدفهم، وتم تفكيك جميع الأجسام المدنية، باستثناء المجلس المحلي بكوادره، وتنسيقية أو اثنتين، ظلتا تعملان بشكل منقطع، أو خفية خشية استهدافها". (7)

على النقيض تماماً مما آل إليه وضع المنظمات المدنية في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية، كانت المناطق الكردية، ذات التاريخ السياسي التنظيمي الحافل بالنشاط، مكاناً لصخب الحركة المدنية ولمنظمات مدنية جديرة بأن تتم قراءتها بشكل مستقل. لم يكن المجتمع المدني الكردي وليد الثورة السورية، وإن ساهمت الثورة بتزايد ظهور المنظمات المدنية على نحو يشمل كثيراً من مناحي الحياة العامة، وربما يشغل جل المسافة بين السلطة وبين نظام العائلة، بوصفها نواة نظام القرابة في المجتمع. وقد ظهرت إلى العلن منظمات مدنية مرتبطة ببعض الأحزاب الكردية البالغ عددها أكثر من 36 حزباً نشطاً، من بينها 12 حزباً تاريخياً. لقد عملت الحركة السياسية الكردية على تشجيع وخلق مثل هذه المنظمات كردية لها في قطاعات الطلبة والنقابات، في حين نمت كثير من منظمات المجتمع المدني الكردية من خلال صراع القوى الاجتماعية مع الأحزاب والتيارات السياسية، فظهرت مجموعات الرأي والروابط الثقافية والحقوقية. والأرجح أن الحركة المدنية في المناطق الكردية هي نموذج متقدم للحركة المدنية في سوريا عموماً.

تبدو الروابط الحقوقية الكردية هي الأكثر أصالة وتنظيماً بحكم خبرتها الطويلة، وتلاقح تجاربها مع منظمات مدنية خارج سوريا تعنى بنفس دائرة اهتمامها. وإلى جانبها تبرز العديد من هذه المنظمات مثل لجنة حقوق الإنسان الكردي في سوريا / ماف /، اللجنة الكردية لحقوق الإنسان، النادي الثقافي الكردي في سوريا، الجمعية الكردية لحماية البيئة (كسكايي)، جمعية الاقتصاديين الكرد - سوريا. (8)

لقد وفرت الحركة السياسية الكردية مظلة آمنة نسبياً تسمح بنمو مثل هذه المنظمات في مناخ من القبول الاجتماعي العام، والحماية السياسية، وكذلك إسناد هذه المنظمات بالمرجعيات المدنية التي تغلب على طابع الأحزاب السياسية الكردية.

تبدو مناطق سيطرة الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي، غارقة في ظلام دامس، حيث تشكل الحركة السياسية، والحركة المدنية، العدو الأول لتنظيم الدولة الإسلامية. ولقد ظهرت حركة مدنية نشطة في مواجهة تنظيم الدولة بداية صعوده في شهري آب وأيلول 2013، وتمثلت بعشرات المنظمات، التي توحدت في مواجهة سلطة الأمر الواقع آنذاك. وفي هذا السياق يشير تقرير لصحيفة الشرق الأوسط إلى ذلك بالقول: "يجد ناشطو الحراك المدني في محافظة الرقة أنفسهم وحيدين في مواجهة تجاوزات «الدولة»، إذ ينتشر في المدينة أكثر من 41 تنظيماً مدنياً يعملون على تنظيم مظاهرات يومية ضد كل من «الدولة» وحركة «أحرار الشام» الإسلامية و«الهيئة الشرعية»، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين لديهم، ومحاسبة السارقين وإيقاف التسلط والتضييق على الحريات". (6)

” تبدو مناطق سيطرة الدولة الإسلامية في الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي، غارقة في ظلام دامس، حيث تشكل الحركة السياسية، والحركة المدنية، العدو الأول لتنظيم الدولة الإسلامية.“



داعش في مدينة الرقة

رابعاً-المنظمات الممتدة

” لقد كانت لجان التنسيق المحلية، ولا تزال، منذ بداية الثورة أوسع هذه المنظمات المدنية العاملة وفق نظام الشبكة، لكن دورها تراجع كثيراً في ظل تحول الثورة إلى الطور المسلح، واقتصر عملها على الرصد والإعلام.“

يتمتع عدد كبير من المنظمات المدنية بنوع من الروابط الممتدة، وغير المحصورة في نطاق جغرافي محدد. ولعل أمثلة هذا النوع كثيرة وبالتالي يصعب حصرها. مثل تجمع المحامين السوريين الأحرار، اتحاد الكتاب والأدباء السوريين الأحرار، مجلس القضاء الأعلى الحر، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، المرصد السوري لحقوق الإنسان.

حيث تعمل هذه المنظمات من خلال كتلة مركزية تؤسس لمجموعات عمل في المحافظات السورية المختلفة، وتشكل مع بعضها ما يشبه شبكة وطنية. وقد كانت لجان التنسيق المحلية، ولا تزال، منذ بداية الثورة أوسع هذه المنظمات المدنية العاملة وفق نظام الشبكة، لكن دورها تراجع كثيراً في ظل تحول الثورة إلى الطور المسلح، واقتصر عملها على الرصد والإعلام.

ضمن سياق العمل لإنشاء شبكة سورية للمنظمات المدنية، التقى ممثلون عن تنظييمات وتجمعات وتحالفات مدنية أكثر من مرة، في مؤتمرات تم تنظيمها بهدف التنسيق على النطاق الوطني، وخلق دورة تكاملية في عملها. لكن نتائجها اقتصرت على طرح مداخلات تعريفية، لم تصل إلى طرح مشروع متكامل. ولعل أول مؤتمر جدي موسع كان قد عقد في مدينة أنطاكية التركية في 16/2/2014 برعاية الكتلة الوطنية الجامعة في سورية وبحضور وفود 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني السوري تحت اسم (الملتقى الأول لمنظمات المجتمع المدني السورية). (9)



تجمع المحامين السوريين الأحرار

خامساً-مجموعات الضغط



منظمة إيتانا

” هذا النموذج من المنظمات المدنية يحتاج بالدرجة الأولى إلى نطاق اتصال واسع مع صناع القرار في الشأن السوري من جهة، وكذلك مع قوى الأمر الواقع في الداخل السوري من جهة أخرى.“

لم يتبلور خلال الثورة السورية مفهوم مشخص لجماعات الضغط، باستثناء محاولات قليلة لبعض مجموعات من الباحثين والنشطاء المدنيين، لم يكتب لمعظمها النجاح. ولعل هذا النموذج من المنظمات المدنية يحتاج بالدرجة الأولى إلى نطاق اتصال واسع مع صناع القرار في الشأن السوري من جهة، وكذلك مع قوى الأمر الواقع في الداخل السوري من جهة أخرى.

من بين هذه التجارب القليلة، تظهر مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية، التي تأسست في اسطنبول في ك2 2014، وتضم 17 منظمة سورية غير حكومية. ومنظمة إيتانا السورية.

إن نموذجاً فاعلاً لمثل هذه المنظمات يمكن أن نجده في منظمة (إيتانا) (10). وهي منظمة مدنية سورية تعنى بتطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير قدرات القادة المحليين، وتعنى كذلك بتعزيز مؤسسات الحكم المحلي وتفعيل دورها في البناء الديمقراطي. وقد طوّرت هذه المنظمة عملها الذي بدأ عام 2001 إلى إقامة روابط لصيقة بين القادة المحليين والنشطاء المدنيين، بما يوفر عوامل تصحيح القرار الداخلي عبر تشاركية واسعة. واستثمرت هذا النطاق من العلاقات المتوازنة في حل كثير من قضايا النزاع الناشئة عن عمليات الخطف المتبادل.

وقد استثمرت هذه المنظمة سمعتها الجيدة في الملفات الداخلية، عبر شبكة علاقاتها الدولية بالمنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، وبصناع القرار الدوليين، من أجل تصحيح القرار المتعلق بالواقع السوري الراهن، انطلاقاً من المصالح الوطنية، وقدمت لصناع القرار استراتيجيات متكاملة مبنية على أبحاث ميدانية، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إن ندرة وجود مثل هذه المنظمات التي تعمل على التوازي في المسارين الداخلي الثوري والخارجي السياسي، يشكل فراغاً كبيراً في مساحة مهمة من عمل منظمات المجتمع المدني. لاسيما مع انعدام وجود مثل هذه المنظمات في الطرف الآخر المؤيد للنظام في دمشق.

سادساً-ملاحظات على واقع الهدر

- 1 لقد تطورت آليات تمويل عدد كبير من المنظمات المدنية السورية لتتحول إلى سوق يخضع لقوانين العرض والطلب، كما يخضع لشريحة من الوسطاء المقربين من مصادر التمويل الأجنبية. والحال هذه، فإن هدراً كبيراً يقضي على حوالي 30% من الكتل المالية المخصصة لدعم هذه المنظمات. وعلى الأغلب فإن شريحة الوسطاء الطفيلية تتقاضى هذه النسبة في مقابل عقد صفقات التمويل بين المنظمات الأجنبية الداعمة، والمنظمات السورية العاملة.
- 2 يحدد التمويل، في حالته العامة، التوجه الغالب للمنظمات المدنية السورية، ويعمل في معظمه على تشجيع مواضيع العمل الخاصة ببرامج الدعم الإغاثي (غذاء ودواء) بما يستهلك حوالي 80% من موازونات الدعم، وكذلك تشجيع برامج الدولة المستقبلية (ما بعد سقوط النظام). في حين يبتعد التمويل غالباً عن تمويل حاجات اجتماعية أساسية يمكن لها أن تسهم بفعالية كبيرة في نشر مفاهيم وقيم المجتمع المدني، ويأتي التعليم البديل على رأس هذه القطاعات المهملة والمتروكة لخصوم قيم المجتمع المدني.
- 3 هناك عدد لا بأس به من المنظمات المدنية السورية في الواقع الراهن، لا تعدو كونها تنظيمات على الورق فقط، وتتلّ تمويلات كبيرة عبر شريحة وسطاء طفيليين، الأمر الذي يشكل هدراً كبيراً في الأموال المخصصة لدعم الحركة المدنية السورية.
- 4 يستثمر البعض من سياسيين المعارضة السورية المساعدات الزهيدة التي يقدمونها لبعض المنظمات المدنية، أو تسهيلات الحصول على دعم مالي، من أجل استثمار هذه المنظمات كرافعة سياسية، وتصويرها على أنها قاعدة شعبية تمثيلية. وهو الأمر الذي يتناقض مع طبيعة الدعم الضروري لنمو الحركة المدنية دون الارتباط بشروط. وفي هذا الإطار يغلب على الشخصيات السياسية السورية المعارضة طابع الوساطة الطفيلية بين الداعم والمنظمة المدنية السورية.

سابعاً-توصيات

- 1 لا بد من تعزيز الرقابة على دورة تمويل المنظمات المدنية من أجل التأكد من أن هذه التمويلات تصل لتنظيمات فعلية وناشطة على الأرض السورية.
- 2 إعطاء الأولوية بالدعم للمنظمات المدنية اللصيقة بالحاجات الأساسية للمجتمع السوري في المناطق المختلفة، لاسيما تلك التي تقدم نظم الخدمات البديلة (تعليم وصحة وتنمية) في المناطق المحررة، ومساعدتها على استقطاب حواضنها الاجتماعية في مقابل خصومها العقائديين الذين يتمددون على حساب نقص موارد هذه المنظمات. (مشفى درعا الميداني مثلاً) (11).
- 3 تفتقد المنظمات المدنية السورية إلى الوجود المؤثر لجماعات الضغط، التي تساند عمل منظمات المجتمع المدني. ولذلك لا بد من تنشيط هذا النوع من المجموعات، ودعمها في سبيل تحسين شروط العمل المدني داخل سوريا.
- 4 الحثّ على تنشيط منظمات التكافل الاجتماعي المقرونة بالمنافع المباشرة لأعضاء هذه المنظمات، مما سيساعد في كبح الفوضى الناتجة عن سلطة أمراء الحرب والمتشددون الإسلاميين. وقد تكون تنظيمات المجتمع الأهلي بديلاً مقبولاً عن هذه الفوضى بشكل مؤقت، كما أنها تنظيمات قابلة للتطوير عبر توسيع هيكل الحركة المدنية في المجتمعات المحلية. وكذلك لا بد من التأكيد على ضرورة تشكيل شبكة وطنية تضم المنظمات المدنية العاملة فعلياً في الداخل السوري، من أجل الوصول إلى قوة ضغط معتبرة، تستطيع التأثير في صناعة القرار على المستوى المناطقي، وعلى مستوى هيئات المعارضة المركزية (الائتلاف الوطني المعارض).
- 5 العمل على برامج تقييم كفاءة المنظمات التي تتلقى الدعم، والتركيز على المنظمات ذات الكفاءة العالية والإنجاز الأكبر من برامج عملها.
- 6 سدّ ثغرة الموارد المالية التي ينفذ منها خصوم الحركة المدنية للترويج لمناخ ديني مشحون.

المراجع

- 1 - صفحة ياسين الحاج صالح على موقع فيسبوك في 18 ديسمبر 2013.
<https://www.facebook.com/yassinhsaleh/posts/690326107653228>
- 2 - المجالس المحلية بين الدور الخدمي وتجاوزات السياسة، تحقيق كمال أوسكان، موقع مجلة صور، العدد الثالث.
<http://suwar-magazine.org/ar/programs-details/51/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9>
- 3 - استشهد الناشط الحقوقي المعتصم بالله أبو دبوس، موقع عكس السير، خبر،
http://aksalser.com/?page=view_news&id=0ece6a21d9cc01cb1ad4cc80f361b0415/11/2013
- 4 - التقرير السنوي لعمل لجنة الإغاثة في شهباء وريفها، صفحة لجنة تنظيم عمل الإغاثة في شهباء وضواحيها. 5/9/2013
<https://www.facebook.com/groups/136231493184654/?fref=ts>
<https://www.facebook.com/groups/136231493184654/298724756935326>
- 5 - موالون يتظاهرون بساحة الأمويين مطالبين الأسد بالتفاوض مع الجيش الحر ل فك أسراهم، موقع تويت بوك، 10/8/2014.
<http://www.twttr-book.com/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8>
- 6 - تنظيمات مدنية تواجه «دولة العراق والشام الإسلامية» في الرقة وتعرض على انتهاكاتهما، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12699 تاريخ 4/9/2013
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12699&article=742257>
- 7 - المجتمع المدني في الرقة، أين ذهب؟ ، علوان زعيتر ، مجلة عنب بلدي ، العدد 123 تاريخ 29/6/2014.
<http://enab-baladi.com/archives/17870>
- 8 - المنظمات الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني الكردي في سوريا، محيي الدين عيسو، موقع الحوار المتمدن، العدد 1680 تاريخ 21/9/2006.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76152>
- 9 - منظمات المجتمع المدني في سورية تدعو لتأسيس سلطات بديلة لسلطات النظام، وليد غانم، موقع كلنا شركاء، تاريخ 22/2/2014.
<http://all4syria.info/Archive/132668>
- 10 - موقع منظمة إيتانا للنشر والتوثيق.
<http://www.etanasyria.org/history/2>
- 11 - بيان هام ، التحذير الأخير من قادة وثوراء مدينة درعا لإغاثة مشفى عيسى عجاج قبل الإغلاق، موقع يوتيوب ، بواسطة التجمع الإعلامي الموحد C.M.A تنسيقية درعا المحطة، تاريخ 8/7/2014
<http://www.youtube.com/watch?v=MDUwOPaQJEA&feature=share>

ETANA ايتانا
SYRIA
للتوثيق والنشر

Beirut, Gemmayze | T: +961 03 120 689
E: info@etanasyria.org | www.etanasyria.org